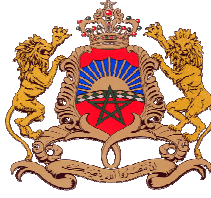


ROYAUME DU MAROC



المملكة المغربية



Ministère de l'Economie et des Finances

Le Ministre



وزارة الاقتصاد والمالية

الوزير

كلمة السيد الوزير بمناسبة افتتاح أشغال المؤتمر الثاني لمنتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين المنعقد في مراكش يومي

4 و 5 نونبر 2013

السيد رئيس منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين،

السيد الأمين العام للجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين،

السيد رئيس الجامعة المغربية لمقاولات التأمين وإعادة التأمين،

السادة رؤساء مقاولات التأمين وإعادة التأمين،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يطيب لي أن أرحب بحرارة باسم الحكومة المغربية بضيوفنا الكرام

المشاركين في أشغال المؤتمر الثاني لمنتدى الهيئات العربية للإشراف

والرقابة على أعمال التأمين (**AFIRC**) هذه التظاهرة التي ينظمها

المنتدى بشراكة مع مديريةية التأمينات والاحتياط الاجتماعي التابعة لوزارة

الاقتصاد والمالية بالمملكة المغربية في مدينة مراكش المتميزة بإرثها التاريخي وبمقوماتها الحضارية والثقافية.

و بهذه المناسبة، أتوجه بالشكر الجزيل إلى منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين على اختياره بلدنا لاحتضان هذه التظاهرة المهمة التي ستمكن من تبادل الخبرات والآراء حول السبل الكفيلة للرقى بقطاع التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

السيدات والسادة ،

اسمحوا لي في البداية أن أحیی الجهودات المبذولة من طرف المنتدى منذ تأسيسه سنة **2006** كإطار لتعزيز وتشجيع التعاون بين الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين وذلك بهدف تنمية هذا القطاع وتمكينه من أن أداء دوره كاملا في التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه الدول العربية.

إن المواضيع التي سيتناولها هذا المؤتمر وكذا جلسات النقاش التي تمت برمجتها بين مختلف الفاعلين في قطاع التأمين وهيئات الإشراف والرقابة على هذا القطاع، وهي خاصة فريدة يتميز بها هذا المؤتمر، من شأنها تعميق الحوار حول الإشكاليات الحقيقية التي يشهدها القطاع. كما يعتبر كذلك مناسبة لتقديم اقتراحات عملية لتجاوز هذه الإشكاليات والرفع من مستوى صناعة التأمين في العالم العربي وجعلها قادرة على مواجهة التحديات الناجمة عن التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم.

السيدات والسادة،

مما لا شك فيه، أن قطاع التأمين في العالم العربي يواجه تحديات مختلفة يمكن تحديدها في المحاور التالية:

1- ملاءمة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بهذا القطاع مع المعايير الدولية الموصى بها من قبل الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين كتلك الرامية إلى اعتماد الملاءة المعتمدة على الأخطار وتحسين حكمة مقاولات التأمين وإعادة التأمين مع تعزيز فعاليتها وشفافيتها، مع مراعاة الخصوصيات التي يتميز بها قطاع التأمين في كل بلد على حدة؛

2- ضبط وتحسين الممارسات التي يقوم بها كل المتدخلين في هذا القطاع من مقاولات التأمين ووسطاء ومكاتب الخبرة... ومن شأن ذلك إرساء الثقة في منظومة التأمين وتشجيع المواطنين على الإقبال أكثر على المنتجات التي توفرها؛

3- إيجاد منتجات تأمينية تستجيب لحاجيات و انتظارات الساكنة والفاعلين الاقتصاديين وتفعيل سياسات تجارية مناسبة وتشجيع قنوات توزيع جديدة لتحسين نسبة الولوج للتأمين مع تحديث الضمانات القانونية والنظامية لتوضيح حقوق وواجبات المؤمنين والمؤمن لهم.

إن رفع هذه التحديات سيساعد لا محالة على تغطية عدد أكبر من الأخطار وبالتالي الرفع من معدل نفاذ هذا القطاع بالوطن العربي الذي لا يزال دون المستوى المنشود حيث لا يتعدى في أحسن الأحوال **3%** من الناتج الداخلي الخام.

وإنني على يقين أن هذه التظاهرة سوف تفتح باب الحوار حول
الإمكانيات الكفيلة بتقوية وتطوير أداء صناعة التأمين وإعادة التأمين
بالعالم العربي بالنظر إلى الدور الريادي الذي تلعبه في الحفاظ على
الثروة القومية لأوطاننا وتعبئة الادخار الوطني وأحد مصادر تمويل
مخططات التنمية من خلال المساهمة في تمويل العديد من المشاريع
الاقتصادية، فضلا عن كونها وسيلة لتدعيم أنظمة التأمين الاجتماعي
ببلادنا.

السيدات والسادة،

لقد أولى المغرب أهمية خاصة لتطوير قطاع التأمين وذلك بالسهر
الدائم على مسايرة القوانين المنظمة له لآخر التطورات التي تعرفها
تقنيات التأمين وللمعايير الدولية الموصى بها في هذا المجال. وهكذا، فقد
عرف هذا القطاع عدة تطورات منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي وذلك
بتطبيق برنامج لإعادة التأهيل وما تلا ذلك من تدابير وإجراءات تروم
تنظيم هذا القطاع وتحسين أدائه، كالمراجعة الشاملة لإطاره القانوني
والتحرير المتدرج لتعريفات التأمين وعمليات الإدماج أو الضم التي تمت
على مستوى بعض المقاولات وكذا ملاءمة القواعد الاحترازية مع
التطورات المتسارعة التي شهدتها صناعة التأمين ببلادنا.

ونظرا لمستوى التطور الذي يشهده هذا القطاع حاليا، وفي سياق
متابعة تحديث وعصرنة الإطار القانوني المنظم لهذا القطاع ليواكب
الدينامية والتحولات المتسارعة التي تعرفها هذه الصناعة، ورغبة في

مزيد من الفعالية والنجاعة لأعمال الرقابة على هذا القطاع، فقد تم اعتماد مشروع قانون يرمي إلى إحداث هيئة مستقلة لمراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي على مستوى الغرفة الأولى للبرلمان وينتظر أن يعرض هذا المشروع على الغرفة الثانية في غضون الأيام المقبلة. ومن شأن هذا التحول، تعزيز جهود التنسيق واليقظة اللازمة لنجاعة وفعالية الرقابة على قطاع حيوي أصبح يحتل الصدارة في مجال الادخار والتمويل وذلك لتفادي ما قد يهدده من أخطار يمكن أن تنعكس آثارها السلبية على مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني.

كما أن قطاع التأمين ببلادنا دخل في السنوات الأخيرة في مرحلة جديدة تتميز بتوفير جميع مقومات تطوره وإشعاعه سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وفي هذا الإطار، تم التوقيع في سنة 2011 على البرنامج التعاقدى 2011-2015 بين الحكومة والفاعلين في هذا القطاع يتمحور حول خمس مرتكزات استراتيجية وهي:

1. حماية المواطنين والممتلكات الاقتصادية وتوسيع تغطيتهما؛
2. تمويل عملية تسريع النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد؛
3. الإشعاع على المستوى الدولي؛
4. تقوية القطاع على المستوى التقني؛
5. تطوير القطاع من خلال الرفع من وثيرة نموه وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها للمؤمن لهم.

وتبرز المعطيات المسجلة على مستوى نشاط سوق التأمين ببلادنا نموا متواصلا وملحوظا حيث أصبح قطاع التأمين يتبوأ مكانة متميزة داخل القطاع المالي الوطني. وهكذا، فإن الأقساط الصادرة سنة 2012 بلغت ما يناهز 26 مليار درهم (3,25 مليار دولار) حيث يحتل المغرب بذلك الرتبة 53 عالميا و يأتي في المرتبة الثانية إفريقيا بعد جنوب إفريقيا والثالثة على مستوى العالم العربي بعد كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

كما بلغ معدل النفاذ بالمغرب (نسبة الأقساط في الناتج الداخلي الخام) في نفس السنة ما يقارب 3,1%، مما جعل المغرب يحتل المرتبة 49 على المستوى العالمي فيما استرجع المرتبة الأولى على المستوى العربي.

السيدات والسادة،

و في الختام، أتمنى أن تسفر كل المناقشات البناءة والهادفة التي ستشهدها مختلف جلسات هذا المؤتمر على اقتراحات عملية تصب في تحديد السبل الناجعة للنهوض بقطاع التأمين ببلادنا ووضع المقومات الضرورية لتعزيز قدرته وتمكينه من أن يؤدي دوره كاملا في التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه مختلف هذه الدول وكذا من رفع التحديات التي يواجهها في ظل الظرفية التي تعيشها كل اقتصاديات العالم.

وإذ أجدد الترحاب بكم جميعا، أعلن افتتاح أشغال هذا المؤتمر. والله ولي التوفيق. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.